مجلس المستشارين الرباط في: 27/04/2022

مجموعة العدالة الاجتماعة والت رقم السؤال: 591

إلى السيد الأمين العام للحكومة

تحت إشراف السيد رئيس مجلس المستشارين المحترم

الموضوع: سؤال كتابي حول تفعيل مقتضيات استشارة المؤسسات الدستورية بخصوص مشاريع ومقترحات القوانين ومشاريع النصوص التنظيمية

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته، وبعد،

سلام تام بوجود مولانا الإمام، وبعد

السيد الأمين العام للحكومة المحترم،

تنص العديد من القوانين المحدثة للهيئات الدستورية من قبيل مؤسسة الوسيط والمجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي والمجلس الوطني لحقوق الانسان والمجلس الأعلى للتربية والتكوين والبحث العلمي...على إمكانية إحالة مشاريع القوانين ومقترحات القوانين ومشاريع النصوص التنظيمية إلى هذه المؤسسات لإبداء رأيها بخصوصها.

لذا، نسائلكم السيد الأمين العام للحكومة المحترم عن:

- حصيلة تفعيل مقتضيات الديمقراطية التشاركية المتعلقة بإشراك المؤسسات الدستورية وخاصة مؤسسة الوسيط في المسطرة التشريعية المتعلقة بمشاريع مقترحات القوانين وفي مسطرة إقرار النصوص التنظيمية.

وتفضلوا بقبول فائق التقدير والاحترام

صاحب السؤال

بن فقيه محمد